

موجة احتجاجات تعمق متاعب الحكومة التونسية

الفخاخ يستنجد باتحاد الشغل لتنقية المناخ الاجتماعي



غضب عام

وأظهرت دراسة اجتماعية ميدانية أعدها مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع الجامعة التونسية أن رقعة الفقر توسعت خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة 30 في المئة بعد أن تآكلت الشرائح السفلى من الطبقة الوسطى وفقدت موقعها الاجتماعي لتندرج إلى فئة الفقراء نتيجة التحولات الاقتصادية وتدابيرها الاجتماعية في ظل نسق تصاعدي مشط لارتفاع الأسعار مما أدى إلى بروز "ظاهرة الفقراء الجدد"، بعد أن تدهورت القدرة الشرائحية لتلك الشرائح بشكل حاد.

وتقول الدراسة التي شملت 5300 عينة موزعة على كامل أنحاء البلاد إن "الفقراء الجدد" يمثلون نسبة 30 في المئة من العدد الجملي لفقراء تونس البالغ عددهم نحو مليوني فقير من جملة 12 مليوناً هم عدد سكان تونس.

وانتمت الخميس وقات احتجاجية مشتركة أمام مقر ولاية القيروان، نظمتها كل من تنسيقية الإنتداب حقي وتنسيقية تشغيل فرد من كل عائلة وتنسيقية شباب الأغلبية للمعلمين عن العمل وذلك على غرار بقية الولايات. وندد المحتجون بطول بطالتهم وطالبوا بتمكينهم من حقهم في التشغيل، كما عبروا عن رفضهم رفضاً مطلقاً للقرار الحكومي الصادر مؤخراً بخلق باب الإنتداب في إطار سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة.

وطالب المتحدث باسم عمال الحضائر سامي بن علي بتفعيل بنود الاتفاق المبرم بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة لتسوية الأوضاع المهنية.

ويرى خبراء اقتصاديون أن الحكومة مجبرة على تقليص أعباء الإنفاق واستحداث آليات تمكثها من تعبئة موارد مالية إضافية، في ظل توقعات بانكماش حاد للاقتصاد التونسي.

الذي يعاني أصلاً من أزمت لا حصر لها، ما يزيد من حجم التركة الثقيلة أمامها. وسجل الاقتصاد التونسي نسبة نمو 1 في المئة في العام الماضي، مقابل 2.5 في المئة في 2018، و1.9 في المئة في 2017.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 4.3 في المئة في سنة 2020 تحت وطأة كورونا، وهو أعمق ركود تشهده البلاد منذ استقلالها في عام 1956.

وأمام هذه الوضعية الاقتصادية الحرجة وجدت الحكومة التونسية نفسها مجبرة على اتخاذ إجراءات تقشفية ضمن الموازنة التكميلية لسنة 2020 وموازنة 2021، من ضمنها إغلاق باب الإنتدابات في الوظيفة العمومية والمحافظة على نسبة اقتطاع 1 في المئة من أجور الموظفين لفائدة الصناديق الاجتماعية المغلقة، ما قوبل برفض مجتمعي واسع حذر الاتحاد العام التونسي للشغل من تداعياته.

ويؤكد متابعون أن حركة النهضة تعمل عبر تصديدها للخلافات مع شركائها في الحكم (حركة الشعب والتيار الديمقراطي) إلى إرباك الأداء الحكومي وتثبيت حالة من عدم الانسجام تمهد الطريق أمام سحب الثقة من رئيس الحكومة إلياس الفخاخ وتشكيل حكومة جديدة تستجيب لأجنداتها وتصوراتها للمرحلة المقبلة.

وقالت المتحدثة باسم أصحاب الشهادت العليا المعطلين عن العمل سهام الكرامتي إن المحتجين يطالبون الحكومة بمراجعة قرار تجريد الإنتدابات لسنة 2020 وانتداب أصحاب الشهادت العليا المعطلين عن العمل من طالت بطالتهم 10 سنوات، مشيرة إلى ضرورة تشغيل فرد من كل عائلة في مختلف التخصصات.

واضطدمت الحكومة التونسية تحديات اقتصادية إضافية جراء تداعيات وباء كورونا على اقتصاد البلد

فاقتم التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا منسوب الاحتقان الاجتماعي في تونس رغم أنه ليس وليد الأزمة في حد ذاتها وإنما هو نتاج لسياسات تنموية فاشلة اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ 2011، فيما تزداد الفجوة الاجتماعية بالانساع بين السياسيات التي يصرح بها المسؤولون الحكوميون وتوقعات المجتمعات المحلية.

وتونس - يعكس تفجر موجة من الاحتجاجات المطلوبة المترامية في تونس هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ما يندد بانفجار اجتماعي وشيك قد تطال حممه الأوضاع السياسية في ظل تنامي دعوات لحل البرلمان التونسي وتغيير نظام الحكم في البلاد.

وعمقت أزمة كورونا هوة الاقتصاد التونسي ما أثر سلباً على الفئات الهشة وحتى المتوسطة التي خرجت الخميس في وقفات احتجاجية سلمية للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية، في وقت يتوقع فيه صندوق النقد الدولي انكماشاً غير مسبوق للاقتصاد التونسي.

وخرج المئات من المحتجين من المعطلين عن العمل وعمال الحضائر وسواك وسائل النقل الخاصة في كل من ولايات سليانة وتونس العاصمة وسبيدي بوزيد والقيروان وسوسة وغيرها مطالبين بتحسين ظروفهم الاجتماعية وحقهم في التنمية، ما يعمق الضغوط على الحكومة التونسية الفتية التي وجدت نفسها أمام محاربة وباء كورونا منذ انطلاق عملها.

فشل حكومة إلياس الفخاخ في إدارة تداعيات الأزمة وتلبية المطالب الاجتماعية سيغذي دعوات إسقاطها

واستشعرت السلطات التونسية في وقت مبكر الغليان الاجتماعي نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وسارعت إلى الاستنجاد بالاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر المنظمات العمالية) في محاولة لاحتواء الغضب الاجتماعي المتصاعد، لكن يبدو أن محاولتها باءت بالفشل رغم تطمينات النقابة العمالية.

برلمانات أفريقية تطالب بدعم مبادرة عقيلة صالح

بجاهل مخرجات مؤتمر برلين وفي ظل مخاطر الغزو الأجنبي وتوقف إنتاج وتصدير النفط وهبوط أسعاره وارتفاع سعر الصرف وتأثيرات وباء كورونا على اقتصاديات الدول وسيطرة المجلس الرئاسي غير الشرعي والجماعات والمليشيات والعصابات المسلحة على المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، بالإضافة إلى المصارف الخارجية وشركات الاستثمار الخارجي، سيخدم هذه الجماعات ويمكنها من تعزيز سيطرتها على العاصمة والاستمرار في ارتكاب جرائم النهب لشروة الليبيين.

مبادرة عقيلة صالح تراعي التوازنات العسكرية وتقطع مع اتفاق الصخيرات الذي رسخ سطوة الإسلاميين

ويحتاج عقيلة صالح إلى ضمانات دولية بعدم تكرار سيناريو اتفاق الصخيرات، باعتباره كان السبب لاندلاع معركة طرابلس حيث كان الإسلاميون وحلفاؤهم الدوليون يخططون لفرض تسوية جديدة على مقاس الإخوان المسلمين عن طريق مؤتمر غدامس الذي أُلغي بعد إعلان المعركة.

ومنذ اندلاع المعارك قبل أكثر من سنة بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، يحاول المجتمع الدولي استئناف العملية السياسية والتوصل إلى تسوية تضمن مشاركة جميع الأطراف السياسية في الحكم.

طرابلس - دعا التجمع البرلماني لدول شمال أفريقيا بالبرلمان الأفريقي الخميس، المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى النظر باهتمام إلى مبادرة رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح للتسوية السياسية، مشيراً إلى ضرورة البدء بشكل عاجل في المسار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة.

وقال التجمع الذي يضم مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، في بيان نشره المركز الإعلامي لمجلس النواب، إن رؤية عقيلة صالح طالما اتفق عليها نواب البرلمان الليبي باعتبارهم يمثلون الشعب الليبي، خاصة في الظروف التي تمر بها البلاد من عدم استقرار وتدخلات أجنبية، إضافة إلى خطورة نقل الإرهابيين إلى الدول الأفريقية مما يجعل على نشر الإرهاب داخل أفريقيا.

وأشار البيان إلى أن رؤية عقيلة صالح أكدت على ضرورة تعديل الإعلان الدستوري بحيث يشكل مجلس النواب لجنة لصياغة دستور للبلاد، على أن تنجز عملها خلال فترة زمنية لا تزيد عن 90 يوماً من بدء عملها، مع تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية خلال مدة محددة من تاريخ منح حكومة الوحدة الوطنية الثقة من مجلس النواب.

وفي أبريل الماضي أطلق عقيلة صالح مبادرة لفرض تسوية سياسية عادلة تراعي التوازنات العسكرية وتقطع مع اتفاق الصخيرات الذي رسخ سطوة الإسلاميين بعد انقلابهم على نتائج الانتخابات التشريعية في ما عرف حينئذ بـ"انقلاب فجر ليبيا".

ما عرف حينئذ بـ"انقلاب فجر ليبيا". ما عرف عقيلة صالح في بيان بمناسبة العيد "إن انسداد العملية السياسية

ديسمبر الماضي، بصدد تطهير محيطها وهيئاتها وأزرها، بما في ذلك الأحزاب السياسية الكبرى، التي تجري تنقيتها من القيادات المشكوك في عدم ولائها للرئيس.

وكان الأمين العام بالنيابة للتجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي أعلن انسحابه من أي منصب قيادي في الحزب.

ولفت عز الدين ميهوبي، في كلمة خلال المؤتمر الاستثنائي للحزب إلى أن "حزبه نشأ في ظروف تكاد تكون مشابهة لتلك التي عاشها الشعب العام الماضي، فأرهاب الفساد والعبث بمقدرات الشعب، يكاد يكون مشابهاً للإرهاب الذي عاشه الجزائريون سنوات التسعينات".

وأوضح الأمين العام بالنيابة للحزب، الذي كان يحسب طلبة حكم عبدالعزيز بوتفليقة على النظام، أن التجمع الديمقراطي (الأرندي) هو اليوم حزب الوفاء للدولة، قائلاً "إذا كان حزب الأرندي بالأمس حزب الباتريوت فهو اليوم حزب الوفاء للدولة".

ورغم أن الرجل كان سابقاً للترحيب بالمقترحات الدستورية التي طرحها تبون وعبر عن دعمه لها، وألح إلى تعبئة حزبه لتربيرها في الاستفتاء الشعبي المنتظر، إلا أن ذلك لم يشفع له من دفع ثمن تغريده خارج سرب السلطة.



الطيب زيتوني
مهمتي هي إعادة الحزب إلى الطريق ولم شمل مناضليه

السلطة الجزائرية تستعد لتمرير الدستور بتدوير أذرعها السياسية

والتجمع، هو ثاني أكبر حزب تمثيلاً في البرلمان والمجالس المحلية حالياً، بعد حزب جبهة التحرير الوطني، الذي كان يرأسه بوتفليقة.

ويرى مراقبون أن مراجعة تركيبة الهرم القيادي داخل الحزب خطوة لا يمكن عزلها عن استعدادات السلطة الجديدة في الجزائر للاستحقاقات السياسية القادمة لاسيما تمرير مشروع الدستور الجديد في البرلمان.

ويشير هؤلاء إلى أن السلطة الجزائرية بصدد إعادة رسكلة أذرعها السياسية وأن انتخاب زيتوني تم بإيعاز منها.

وقالت مصادر سياسية إن هناك مساعي داخل حزب التجمع الوطني للعودة إلى المشهد السياسي بمساعدة السلطة الجديدة، بعد الهزات التي تعرض لها خلال الأشهر الأخيرة، غداة تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. ويعتبر الحزب أكبر ضحايا الإفرازات التي طرحها الحراك الشعبي منذ فبراير العام 2019، حيث أحيل قياداته الأربع إلى السجن بتهم الضلوع في قضايا فساد مالي وسياسي.

وفيما كان الحزب يقع في صلب غضب الاحتجاجات السياسية الشعبية في البلاد، وبات مصيره يمثل واحداً من الحلول المقترحة لاستعادة الاستقرار إلى الشارع الجزائري في إطار ما عرف بـ"العزل السياسي"، فإن إعادة السلطة لنفسها وصل إلى مرحلة إعادة تأهيل أكبر حزب سياسي في البلاد، تحسباً للمرحلة القادمة.

ويبدو أن السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، منذ انتخابات الرئاسة التي جرت في الثاني عشر من

وعقب تركيته، قال زيتوني إنه كان معارضاً لسياسة القيادة السابقة للحزب، بسبب ما سماه "ممارسات تسلطية أحرقت الحزب عن مساره وأهدافه"، وأضاف أن "مهمته هي إعادة الحزب إلى الطريق، ولم شمل مناضليه".



عز الدين ميهوبي خارج ترتيبات السلطة